إدارة
التواصل

صنـــــــدوق النقـــــــد الدولـــــــي

بيان صحفي رقم 13/377
للنشر الفوري
١ أكتوبر ٢٠١٣

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي ٢٠٤٣١
الولايات المتحدة الأمريكية

تقرير الصندوق السنوي لعام ٢٠١٣: من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمناً واستقراراً

ذكرت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، في مقدمة تقرير المؤسسة السنوي الذي نُشر اليوم أن الاقتصاد العالمي أفضل حالاً في الوقت الراهن وإن كان الطريق إلى التعافي القوي والشامل لا يزال مضطربا. ويسلط هذا التقرير الضوء على أنشطة الصندوق خلال الفترة من الأول من مايو ٢٠١٢ إلى ٣٠ إبريل ٢٠١٣ – وهي السنة المالية المعتمدة في الصندوق – مركزا على مجالات خبرة الصندوق الأساسية، وهي تزويد البلدان الأعضاء في الصندوق بالتمويل اللازم لتلبية احتياجاتها المثبتة، وتقييم سياساتها الاقتصادية والمالية، وتنمية قدراتها الفنية.

وذكرت السيدة لاغارد في تقديمها للتقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٣: *من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرارا*، أن "صناع السياسات نجحوا في القضاء على أكبر المخاطر التي كانت تهدد الاقتصاد العالمي بفضل الإجراءات الحاسمة التي اتخذوها خلال العام المنصرم. لكن النمو العالمي لا يزال ضعيفا جدا وغير متكافئ إلى حد بعيد، بينما لا يزال هناك عدد هائل من البلدان لم يُترجَم فيه تحسن الأسواق المالية إلى تحسن مقابل في الاقتصاد العيني – وفي حياة المواطنين." وأشارت أيضا إلى أن "هناك حاجة إلى تضافر الجهود" وأنها مسؤولية مشتركة بين الصندوق وبلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا.

وخلال العام الماضي، ظل التمويل المقدم من الصندوق مصدراً حيوياً لدعم البلدان الأعضاء، نظرا لاستمرار آثار الأزمة المالية العالمية وبقاء بعض البلدان في منطقة اليورو معرضا للمخاطر. وذهب جانب كبير من هذا التمويل – ٩٠% – إلى ثلاثة بلدان في منطقة اليورو (هي اليونان وآيرلندا والبرتغال) التي تضررت للغاية بصفة خاصة من جراء الأزمة. وكان المجلس التنفيذي للصندوق قد وافق خلال هذا العام على ١٤ اتفاقا تمويليا جديداً أو معززاً بقيمة إجمالية بلغت ١١٣,٩ مليار دولار أمريكي؛ منها تسعة اتفاقات بشروط ميسرة مع البلدان الأعضاء منخفضة الدخل في إطار مساهمات "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" التابع للصندوق. وقد اتخذت المؤسسة أيضا خطوات تضمن كفاية موارده لتقديم مثل هذا التمويل، ومنها الموافقة على استراتيجية لضمان استمرارية طاقة الصندوق الاستئماني التمويلية على المدى الأطول.

ويفيد التقرير بأن الصندوق اتخذ خلال هذا العام إجراءات لإصلاح واحدة من مسؤولياته الأساسية وهي أعماله الرقابية – أي إشرافه على السياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء – وذلك حسب الأولويات المحددة في مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات والتي أجريت في عام ٢٠١١. وكان من أهم هذه الإجراءات اعتماد قرار بشأن الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف في يوليو ٢٠١٢، بهدف تحقيق مستوى أفضل من دمج أنشطة متابعة الصندوق لأوضاع الاقتصاد العالمي مع عمله الإشرافي على اقتصادات البلدان الأعضاء. واعتمد الصندوق أيضا استراتيجية للرقابة المالية تهدف إلى تحسين القدرة على تحديد المخاطر، وتعزيز أدوات اتخاذ إجراءات السياسات الموحدة لمواجهة المخاطر، وزيادة التعاون مع الأطراف المعنية لتحسين آثارها.

وفي مجال تنمية القدرات، أنشئ في العام الماضي "معهد تنمية القدرات" الجديد عن طريق دمج وحدتين قائمتين من وحدات الصندوق. وانتهى الصندوق أيضا من وضع الصيغة النهائية لاتفاقية مع حكومة موريشيوس ينشئ بمقتضاها مركزا إقليميا للتدريب في موريشيوس. وبدأت الاستعدادات أيضا لافتتاح مركز إقليمي جديد للمساعدة الفنية في غرب إفريقيا. وكما كان الوضع في السنوات الأخيرة، ظل الجانب الأكبر من المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق يذهب إلى بلدانه الأعضاء ذات الدخل المنخفض والمتوسط؛ وظل مستوى الطلب قويا على برامجه التدريبية، بدعم من المانحين الخارجيين وشركاء التدريب، على مستوى البلدان الأعضاء ذات الدخل المتوسط بصفة خاصة.

ويمكن الاطلاع على التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٣ في النسخه المطبوعة بثمانية لغات، والنسخة الإلكترونية على أقراص سي دي روم (CD-ROM) (باللغة الإنجليزية فقط)، وعلى شبكة الإنترنت على الموقع التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2013/. وتتضمن الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي كشوف الصندوق المالية للسنة المالية ٢٠١٣ بالإضافة إلى وثائق مرجعية أخرى. ويمكن الحصول على نسخ من التقرير السنوي، والكشوف المالية، وأقراص السي دي روم بدون مقابل من "خدمات النشر والمطبوعات" في الصندوق، وعنوانها كالتالي: IMF Publication Services, P.O. Box 92780, Washington, DC 20090 (البريد الإلكتروني: publications@imf.org).